

الجانب الدبلوماسي أثناء الثورة*

لم تعتمد ثورة أول نوفمبر على العمل المسلح فقط كوسيلة لتحقيق أهدافها، بل اعتمدت كذلك على العمل السياسي والدبلوماسي من أجل تدويل القضية الجزائرية وجعلها أمرا واقعا، ذلك أن العمل المسلح لم يكن هدفا في حد ذاته بل كان خيارا أخيرا، تم توظيفه كوسيلة للضغط على فرنسا والمؤسسات الدولية خاصة منظمة الأمم المتحدة للوقوف بجانب حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

بقلم: الأستاذة رتيبة ريش



المفروضة لتحقيق الاستقلال.

3- تكذيب الدعاية الفرنسية حول وصف نشاطات جبهة التحرير الوطني بالأعمال الإجرامية والإرهابية وبعدم شعبية ومصادقية جبهة التحرير الوطني وغيرها من الأوصاف لحجب الأهداف الوطنية والإنسانية لثورة التحرير الجزائرية.

4- التضامن مع الشعوب المستعمرة وكل حركات الاستقلال وقوى التحرر في العالم.

5- كسب الاعتراف الدولي على مستوى الدول والمنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة.

6- التحالف مع كل القوى

لقد كانت المهمة الدبلوماسية والسياسية لجبهة التحرير الوطني في غاية الصعوبة آنذاك سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي وهذا منذ الانطلاقة الأولى للثورة والصعوبة كانت تكمن أولا في كيفية إبراز العمل المسلح من جهة وإقناع الرأي العام الدولي بحق الشعب الجزائري في الاستقلال من جهة ثانية. وعليه يمكن أن نلخص أهداف الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة في النقاط التالية:

1- الضغط الدولي على فرنسا للاعتراف بحق تقرير مصير الشعب الجزائري.

2- تنوير الرأي العام العالمي بالأهداف المشروعة والوسائل

*موضوع مأخوذ من مجلة الجيش العدد 472 عام 2002م

الطرق والأساليب التي من شأنها أن تدعم القضية الجزائرية وتعيد الاعتبار للدولة الجزائرية، في هذا الإطار انضمت الحكومة الجزائرية المؤقتة في جويلية 1960 لاتفاقيات جنيف الأربعة "المبرمة في أوت 1949" بشأن حقوق الإنسان. ويعد هذا الانضمام تأكيدا للوجود القانوني للدولة الجزائرية في اتفاقية دولية بدلا من الوصاية الفرنسية عليها.

كما تميز النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني بنجاحه في إدخال القضية الجزائرية في الحياة الدولية من الباب الواسع، وهذا مع بداية الشهور الأولى للثورة من خلال مشاركة جبهة التحرير الوطني في مؤتمر باندونغ "أفريل 1955" الذي ضم أهم وأنشط الدول في إفريقيا وآسيا التي لعبت الدور القيادي في الحركة الأفرو-آسيوية المناهضة للاستعمار، خاصة وأن نشاط وتنظيم الحركة الأفرو-آسيوية كان ينطلق من القاهرة، العاصمة المصرية، مقر منظمة التضامن الشعبي الأفرو-آسيوي.

وعقب مؤتمر باندونغ "أفريل 1955" طالبت مصر والسعودية بإدراج القضية الجزائرية في أشغال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر 1955. وفي جوان 1956 تمكنت الدول المساندة لثورة التحرير الجزائرية من

المناهضة للعنصرية والهيمنة الاستعمارية.

7- البحث عن مصادر التمويل والدعم المادي والمعنوي لثورة التحرير الجزائرية.

8- كسب تأييد الشعوب حتى داخل مراكز القوى الاستعمارية.

أما على المستوى غير الحكومي فقد وجدت القضية الجزائرية اهتماما متزايدا وتأييدا متناميا وأخذت حيزا هاما سواء في لقاءات وبيانات الأحزاب المعارضة للاستعمار، أو على مستوى التنظيمات والنقابات والاتحادات والتجمعات الإقليمية والعالمية الإنسانية والتحررية وانعكس ذلك في إدانتهم الشديدة للاستعمار الفرنسي مطالبين حكوماتهم بالضغط على فرنسا من أجل تقرير مصير الشعب الجزائري.

لقد لعب ممثلو جبهة التحرير الوطني، مدعمين بالأعمال البطولية لجيش التحرير الوطني، دورا أساسيا للتحسيس بالقضية الجزائرية وإعطائها صدى عالميا وجماهيريا من خلال تواجد ممثليها عبر عدد من دول العالم.

دبلوماسية الثورة... صوت الجزائر
عبر أنحاء العالم

النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني كان متنوعا بحيث استعملت كل

الجزائرية" ومنذ الإعلان عن تأسيسها توالى الاعترافات بها من قبل الدول المساندة للقضية الجزائرية وكفاح الشعب الجزائري من أجل الحرية والاستقلال، ومن أوائل الدول المعترفة بها: الجمهورية العربية المتحدة، العراق، ليبيا، تونس، المغرب، الأردن، الصين الشعبية، كوريا الشمالية، أندونيسيا...

هذه الاعترافات تبين السمعة الطيبة التي اكتسبتها الثورة الجزائرية في المحافل الدولية، كما تبين الفشل الذريع للدبلوماسية الفرنسية التي وظفت كل الوسائل للحيلولة دون تدويل القضية الجزائرية.

ونتيجة لنشاط جبهة التحرير الوطني المكثف، وبفضل الحس السياسي والحكمة الدبلوماسية لأعضائها تم إرغام فرنسا على التفاوض، واستطاع وفد الجزائر في الأمم المتحدة وخلال دورتها الثالثة عشرة أن يحقق الأهداف التي رسمتها الحكومة المؤقتة وهي: الاعتراف بالحكومة المؤقتة في المؤسسات العالمية، والاعتراف بحق الجزائريين في الاستقلال، ووجوب التفاوض بين فرنسا والجزائر. وجاء مؤتمر "أكرا" الإفريقي المنعقد ما بين 08 إلى 12 ديسمبر 1958 ليجدد المؤتمرين فيه مساندتهم لكفاح الشعب الجزائري، كما أدرجت القضية الجزائرية في جدول أعمال المؤتمر

طرح القضية على مجلس الأمن الدولي، ورغم أن المجلس لم يصدر أي قرار بشأن القضية الجزائرية بسبب هيمنة الدول الكبرى صاحبة حق النقض "الفيتو" فإن مجرد طرحها كان اعترافا ضمنا بحضورها ووجودها كمسألة دولية.

كما تمت موافقة الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في دورتها الحادية عشرة سنة 1957 على طرح القضية وأصدرت الجمعية قرارا يعتبر القضية الجزائرية قضية دولية.

في مؤتمر طنجة بالمغرب بتاريخ 30 أبريل 1958 نصت اللائحة الختامية للمؤتمر على "...انفراد جبهة التحرير الوطني بتمثيل الجزائر المكافحة..." كما أكدت على سيادة واستقلال الجزائر وطالبت بتشكيل حكومة جزائرية..."

العمل الدبلوماسي الثوري، من ميلاد الحكومة المؤقتة الجزائرية إلى المفاوضات الجزائرية الفرنسية

إن تشكيل الحكومة المؤقتة يعد استكمالا لمؤسسات الثورة وإعادة بناء الدولة الجزائرية الحديثة، كما جاء الإعلان عنها في 19 سبتمبر 1958 في القاهرة: "...لتضع حدا فاصلا لما تدعيه الحكومة الفرنسية في مناسبات عدة من أنها لا تجد أمامها ممثلا رسميا تفاوضه لإيجاد حل للقضية

وفي زخم هذه التطورات أصدرت الحكومة المؤقتة في 22 أوت 1960 بتونس بيانا سجلت فيه رفض ديغول للتفاوض حول شروط وضمان استشارة الشعب الجزائري حول تقرير المصير، وفي الوقت الذي كانت فيه لجنة الأمم المتحدة تبحث المسألة الجزائرية قام ديغول بزيارة للجزائر قصد إظهار أن الشعب الجزائري يؤيد برنامجه، غير أنه فوجئ بمظاهرات ضخمة هتف فيها الجزائريون بحياة جبهة التحرير الوطني والحكومة المؤقتة مطالبين بالحرية والاستقلال، فأنكشف أمر فرنسا أمام العالم بأسره وتلاشت كل آمالها في جعل الجزائر فرنسية، ولم يبق للأمم المتحدة إلا التدخل فكانت مصادقتها على حق الشعب الجزائري في الاستقلال وضرورة توفير الضمانات الفعلية لتحقيقه.

واصل الوفد الجزائري نضاله الخارجي من أجل إلزام فرنسا باحترام ضوابط وقواعد التفاوض حيث عرضت القضية على الجامعة العربية في دورتها المنعقدة من 30 جانفي إلى 04 فيفري 1961 وبعدها في المؤتمر الثالث للشعوب الإفريقية المنعقد بالقاهرة من 25 إلى 30 مارس 1961 وفي 20 ماي 1961 بدأ التفاوض بين الطرفين الفرنسي الجزائري، واستمرت العملية إلى غاية جوان من نفس السنة، إلا أنها توقفت دون التوصل إلى اتفاق

الإفريقي الثاني المنعقد بمنروfia (ليبيريا) من 04 إلى 08 أوت 1959 حيث تمت المصادقة على الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، واتفق على تقديم العون المادي لجبهة وجيش التحرير الوطنيين، وتكثيف النشاط الدبلوماسي في هيئة الأمم المتحدة فيما يخص القضية الجزائرية. وفي بداية سبتمبر 1959 انعقد مؤتمر الدار البيضاء (المغرب) الذي صودق فيه على مواصلة الدعم المادي والمعنوي للقضية الجزائرية، والعمل على كسب دعم الدول الإفريقية والآسيوية للاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة، وكنتيجة لهذا التحرك الدبلوماسي المكثف تمكنت الحكومة المؤقتة في 20 نوفمبر 1959 من إصدار بيان لإجراء مباحثات مع الحكومة الفرنسية حول ظروف وضمانات تطبيق حق تقرير المصير.

وأمام النشاط الدبلوماسي الناجح وضربات الثورة المسلحة الموجعة لم يكن أمام فرنسا سوى الخضوع للأمر الواقع والجلوس إلى طاولة المفاوضات، وهكذا جرت محادثات في "مولان" من 25 إلى 29 جوان 1960 إلا أن الوفد الجزائري وجد نفسه محروما من جميع الحريات، الأمر الذي جعل الحكومة المؤقتة تطلب من فرنسا مراجعة موقفها في نقاط عدة.

وهكذا كانت اتفاقيات إيفيان نجاحا كبيرا ونصرا حاسما للشعب الجزائري، وإنجازا جبارا لدبلوماسية الثورة التي ضبّطت النقاط النهائية لاستقلال الجزائر منذ البداية لكن التحدي لم يكن هينا.

نتيجة اشتداد الخلاف حول نقطتين أساسيتين وهما: قضية الصحراء ورغبة فرنسا في الاحتفاظ ببعض القواعد العسكرية، واستؤنفت المفاوضات في 20 جويلية 1961 إلا أنها باءت بالفشل نظرا لإصرار فرنسا على نفس الشروط.

في 02 أكتوبر 1961، أقرّ ديغول بضرورة التفاوض مع جبهة التحرير الوطني والاعتراف بتبعية الصحراء للجزائر، حيث بدأت المفاوضات "إيفيان الثانية" في 07 مارس 1962 واستمرت إلى غاية 18 مارس من نفس السنة، حيث تم التوقيع على اتفاقية وقف إطلاق النار.

المراجع

1. مع تاريخ الجزائر، في الملتقيات الوطنية الدولية، د. يحيى بوعزيز.
2. النظام السياسي الجزائري، د. سعيد بوشعير.
3. السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954 - 1962، أ. إسماعيل دبش.
4. مجلة المصادر.
5. منشورات المتحف الوطني للمجاهد 1995، وزارة المجاهدين.
6. مجلة الجيش، نوفمبر 2001، عدد 461.